



حلف

صغار المودعين الأكثر تضرراً المصارف تخفض سقف السحوبات النقدية



(هيلم الموسوي)

محمد وهبة

يوماً بعد يوم، تزداد قساوة القيود التي تفرضها المصارف بشكل غير قانوني على عمليات السحب والتحويل. فالتحويل إلى الخارج ممنوع بشكل شبه كامل باستثناء عمليات خاصة تصيف في مستوى الضرورة القصوى أو النفوذ الإقصي، أما عمليات السحب من الحسابات فقد صارت عملية تسؤل مذلة، غالبية المصارف عمدت إلى تقليص سقفوف السحب اليومي والإسبوعي والشهري المخصصة للزبائن والتميز بين أصحاب الحسابات الكبيرة، أي الذين نفوق ودائعهم مليون دولار، وأصحاب الحسابات الصغيرة الذين تقل ودائعهم عن خمسين ألف دولار. ففترض المصارف أن كبار المودعين لديهم حق في الحصول على أموال نقدية أكثر، سواء احتفظوا بها في خزانت منازلهم أو انفقوها أو استعملوها للمضاربة على الليرة والترجح من فرق سعر صرف الليرة مقابل الدولار بين المصرف والصراف، اللافت أن المصارف الأكبر حجماً

بدأت تخفض سقفوف السحب اليومي بنسب أعلى من المصارف الأصغر حجماً. بعض المصارف خفض سقف سحب الدولار النقدي إلى 100 دولار يومياً، وخفض سقف السحب اليومي بالعملة المحلية إلى 500 ألف ليرة يومياً، فيما هناك مصارف لا تزال تمنح كبار المودعين 1000 دولار يومياً وضمن هامش لا يتعدى 5000 دولار أسبوعياً. مصارف أخرى قررت ألا تصرف للزبائن أي شيكات، سواء كانت بعملة الدولار أو بالعملة المحلية إلا في حال أودعت في حساب مجدد لفترة تتراوح بين 3 أشهر و6 أشهر. وغالبية المصارف ترفض تحويل الودائع عند استحقاتها إلى حسابات جارية قابلة للسحب في أي وقت، إلا بنسبة 10% من قيمة الوديعة.

تشديد القيود على عمليات السحب يأتي بهدف تخفيف السيولة النقدية بالليرة من أجل تخفيف الطلب على الدولارات النقدية من المصارف التي باتت تعاني للحصول على النقد الأجنبي من تجار العملات، هؤلاء يفرضون على زبائنهم من المصارف تسديد قيمة الدولارات

زيادة رساميل المصارف

لا تزال المصارف تستكمل عمليات زيادة رساميلها من خلال ضخ مقدمات نقدية بالدولار. بعض المصارف أنجزت هذا الأمر، وبعضها الآخر لا يزال في طور إنجازه، أما من يتبين أنه لن يكون قادراً على هذا الأمر فسيواجه مشاكل كبيرة. لكن توقعات مصادر مطلعة أن تجمع المصارف 1,7 مليار دولار من أصل 1,9 مليار مطلوبة منها قبل نهاية السنة الجارية. هذه الأموال تعد «طازجة» وستمنح المصارف فسحةً قصيرة من الوقت الإضافي.

إلى درجة CC من قبل وكالة «فيتش»، ثم خفض تصنيف «بنك عودة» و«بنك ميد» و«بلوم بنك» من قبل وكالة «ستاندر أند بورز» إلى درجة «الإفلاس الانتقائي»، انعكس مزيداً من القلق في السوق وزاد الطلب على الدولار. وتبين أيضاً أن الأزمات التي تتعرض لها المصارف، سواء على صعيد المؤونات المطلوبة منها تجاه التوظيفات السيادية، أو مواجهة النقص في سيولتها بالدولار خارج لبنان... أدت إلى زيادة الضغط على سعر الصرف ودفعته إلى مستوى 2100 ليرة وسطياً مقابل الدولار الواحد، أي بارتفاع 39% مقارنة مع السعر الوسطي المحدد من مصرف لبنان بنحو 1507,5 ليرات.

ورغم أن مصرف لبنان تلقى الطعنة الأخيرة من الكميّات بالليرة اللبنانية التي طلب طبعها، إلا أن المصارف لا تزال تواجه شحاً بالليرات المتوافرة لديها، ولا تزال تواجه طلباً كبيراً من الزبائن على سحب الليرات أيضاً. وجود هذه الكميّات بيد مصرف لبنان ليس له أثر مباشر على سعر الصرف اليوم، وخصوصاً في ظل القيود الحالية التي تمارسها المصارف على عمليات السحب وتقليص السقفوف، إلا أن هذا الأمر سيشكل تطوراً خطيراً في الأشهر المقبلة لأنه سيسهم في زيادة معدلات التضخم بشكل واسع وسيؤدى إلى خفض قيمة العملة وقدرتها الشرائية. الرواتب والأجور بالليرة اللبنانية باتت متآكلة بنسبة كبيرة، فيما الدولة لا تحرك ساكناً.

رغم ذلك، تترين أن تجار العملات والشركات بقيمة تفوق قيمتها بمعدل 140% من الدولار الفدري في المصرف الصادر بحوالة داخلية أو بشيك صرفي. هذا السلوك المضاربة على ما يمكن تسميته «الدولار اللبناني» يؤدي تلقائياً إلى المزيد من الانخفاض في قيمة الليرة مقابل الدولار، وهو يشكل ضغطاً كبيراً على عمليات استبدال العملة المدفوعة بهواجس وقلق الانهيار أو الإفلاس المالي، وخصوصاً أن خفض تصنيف لبنان

هيام القصيفي

السيناريو الأكثر تداولاً حياّل مقاربة واشنطن للوضع الداخلي. هو أن الفريق الأميركي الذي يتولى متابعة لبنان، رسم خطة عمل استراتيجية، تقضي بمزيد من الضغط المالي والاقتصادي والعسكري، لتعزيز الفصل بين حزب الله وحلفائه - وفي مقدمهم رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والوزير جبران باسيل - وبين خصومه. ويتمحور هذا السيناريو حول رفع مستوى الضغوط المالية والاقتصادية، وعدم السماح للجهات المالية الدولية بتقديم أي مساعدة، في مقابل تركيز على ضرورة القيام بالإصلاحات المطلوبة داخلياً، وهو ما جرى التعبير عنه في مؤتمر باريس، والتصريحات الأميركية. فيما يكثر الكلام أميركياً عن ربط الانهيار المالي في لبنان بسوريا وانعكاسه مزيداً من تدهور الوضع السوري المالي والاجتماعي والأمني. وهذا يعطي فرصة لواشنطن لمزيد من الضغط، وخصوصاً في ضوء انقلاط الأوضاع في لبنان والعراق في وقت واحد. ويتعزز هذا السيناريو في اتجاه أمرين حساسين: العقوبات التي بادتها واشنطن، وتلوح بها منذ فترة غير قصيرة، ويجري الحديث تصاعدياً عن إمكان تشدهما واقتربها من دوائر لبنانية رفيعة؛ والضغط على الجيش اللبناني في محاولة لتقليص ما يسميه نافذون في واشنطن بنفوذ حزب الله فيه.

الواقع أن الكلام عن علاقة الجيش بحزب الله ليس جديداً في الأوساط الأميركية الرسمية، وفي مراكز استراتيجيّة تعنى بهذه الملفات، ويعود الحديث عنه ليتركّر مع كل كلام عن مساعدات أميركية أو حتى في أحسن الأحوال عند احتدام أي ظروف حساسة كالتي يمر بها لبنان حالياً. وقد ظل الجيش، إلى جانب مصرف لبنان المحورين اللذين تعول عليهما واشنطن في تعاملها مع الوضعين الأمني والمالي، وخصوصاً أنها ركزت جهدها في السنوات الأخيرة على تعاون حيوي مع الجيش في الإغراق. مع اندلاع المظاهرات وتزامنهما مع إريكات المصارف والانهيار المالي، فقد مصرف لبنان جزءاً من هذه الرعاية بعدما نظر إليه على أنه مساهم مع المصارف في انهيار الوضع النقدي والتسبب بخسائر المودعين. في موازاة ذلك، تعاملت الدوائر الدبلوماسية الغربية مع أداء الجيش في الأسابيع الأولى بإيجابية ناجمة عن عدم تعرضه للمتظاهرين، وحثّها له بضرورة عدم استخدام القوة في فتح الطرق. في مقابل كلام عن اعتراض رئيس الجمهورية والوزير جبران باسيل وحزب الله على أدائه، ولا سيما لجهة منعه عن فتح الطرق بالقوة وتحميله مسؤولية بعض التفرّج في التجمعات والمظاهرات. هذا الأداء انقلب في الأسابيع الأخيرة بعد حادثة جل الديب مثلاً، ولم

مفاتيح الضغوط الأميركية والداخلية على الجيش

ضباط ليكونوا جاهزين لتحمل مسؤوليات جديدة لم يعد كلاماً في الهواء. إضافة إلى أن الحديث كثر عن ملاحظات أربابها أيضاً حزب الله على أداء المؤسسة، يقترب من حد أن الحزب سيوافق حتماً على أي تغيير مقترح على مستوى الجيش في الحكومة الجديدة.

لكن هذا كله في سلة والمعطيات الواقعية في سلة أخرى، في هذه المرحلة الحساسة، وفي ضوء الضغوط التي يتعرض لها لبنان أميركياً ودولياً، تكثُر الأسئلة عن دور الحكومة الجديدة، وشكلها والاتجاه الذي تسلكه كحكومة لون واحد ومواجهة أو حكومة حيادية لفترة انتقالية. إذا نالت الحكومة الثقة، فإن مهمتها الأساسية التي أتت من أجلها تحت ضغط الشارع، هي محاربة الفساد ووقف التدهور المالي ومعالجة أسباب الانهيار. فهل يمكن هذه الحكومة

أن تلجأ تحت أي حجة إلى افتعال خصمة في الجيش من دون أي مبررات، وتزيد من الضغوط الداخلية؟ إضافة إلى أن المنحى الحالي للاحداث من لغة طائفية ومذهبية يطرح إشكالات أخرى وتحديات أمام القوى السياسية والأمنية لملاحقتها وتطويقها بدل المدخول في لعبة تصفية حسابات. وقد دلت الإشكالات في الأيام الأخيرة على ضرورة تصافر الجهود السياسية والأمنية لسحب ذيول هذه الإشكالات. وهذا يعني أن الأولويات الحالية تتعلق بلَمّ الفتنة الداخلية وعدم التصعيد الداخلي. ثانياً، يعرف حزب الله وكل القوى السياسية كيفية تعامل الجيش مع الأميركيين اللذين يقدمون مساعدات دائمة وجوهريه له، والأميركيون أكدوا أكثر من مرة ثقتهم بالقيادة الحالية

وبإدائها على الأرض. فهل يمكن أن تقف أي حكومة حالياً في مواجهة مفتوحة وحادة إلى مستوى طرح تغيير قائد الجيش في هذه المرحلة الحساسة؟ أما الاستعاضة من أي فريق بالمطالبة بتغيير مدير المخابرات، فهذا قرار بيد قائد الجيش وحده وهو أمر غير مطروح نهائياً بالنسبة إليه، «مهما كلف الأمر». ثالثاً، إن الجيش لم ينكر مرة واحدة علاقته بحزب الله كقوة سياسية، ومن المبالغة الكلام عن انتقاد الحزب كقيادة مركزية لأداء الجيش، وخصوصاً في المرحلة الأخيرة. الكلام مع حزب الله دوري ومتواصل، وخصوصاً في كل ما يتعلق بالوضع الداخلي، أسوة بكل القوى السياسية. أما الكلام الأميركي عن طلب المواجهة مع حزب الله، فهو أمر سبق أن سمعته القيادة الأميركية المعنية بأن هذا الأمر غير وارد، لا سابقاً ولا حالياً ولا مستقبلاً، وهو أمر تكرر قوله في واشنطن وفي بيروت مرات عدة. رابعاً، هناك انتظار جدي لمعرفة اسم وزير الدفاع في الحكومة الجديدة. بعد التجربة الراهنة مع وزير الدفاع الحالي، صارت الحاجة ماسة أكثر إلى تعبيد الطريق أمام عودة الاستقرار بين جناحي البرية. وهذا أمر في عهدة رئيس الجمهورية.

من المبالغة الكلام عن انتقاد حزب الله، كقيادة مركزية، لاداء الجيش

والطريق الساحلي في المتن والشوف. فهل يمكن للحكومة الجديدة أن تبدأ أولى مهماتها بإحداث تغيير على هذا المستوى؟ وما هي نتائجها؟ تكثفت الزيارات في عز الأزمة الحكومية والمظاهرات، تكثفت الزيارات الدبلوماسية الغربية إلى البرزة، والتأكيد على استمرار دعم الجيش أميركياً ودولياً. لم تبد هذه الدوائر امتعاضاً من إدارة الجيش لانتشاره وتصرفاته على الأرض بحسب المعلومات الأمنية. لأن ثمة تفهماً لواقع الأرض والصعوبات التي يواجهها الجيش لأول مرة في تجربة لم يالفاها سابقاً. هذه اللقاءات عكست اهتماماً مقدماً بواقع الجيش في أزمة مالية وأمنية وسياسية ترتد عليه حكماً، وتحمورت الأسئلة حول كيفية تقديم المساعدة لتخفيف الأعباء.

في المقابل، لا يفتتن أي فريق سياسي بأن أداء الجيش في هذه المرحلة نابع من اعتبارات عسكرية حصراً، بل إن هناك اعتبارات سياسية تخطف واقع العمل العسكري على الأرض إلى الكلام عن خلفيات رئاسية وراهها، ولا سيما بعد ملاحظات متبادلة بين الجيش والقصر الجمهوري والتيار الوطني. وضُحّ الأخير لائحة أسماء

تحايلاً على قرار الالتزام بالسعر الرسمي للخبز الأبيض المحدد بـ1500 ليرة للكيلوغرام الواحد، لجا بعض أصحاب الأفران إلى «بدعة»

تحمّل بتسليم المحال التجارية والسيوبرماركات ربطات من الخبز الأبيض من الحجم الصغير (370 غراماً) والوسط (400 غرام) بسعر 1000 ليرة، بدل ربطة الخبز «العادية» ذات الحجم الكبير (محددة) بـ2500 و2800 ليرة، وبالف غرام وقيّصت إلى 900 غرام). بذلك، فإن سعر الـ1000 غرام بات «يتراوح بين 2500 و2800 ليرة»، وفق نائبة رئيس جمعية «حماية المستهلك» الدكتورة ندى نعمة التي أشارت إلى تلقي الجمعية شكاوى تتعلق بعدم توفير ربطة الخبز



(مروان طحطح)

(الأخبار)